I . مجالات الدراسة

1.I. المجال الميداني للدراسة

1.1.I. نبذة تاريخية عن نظام الضمان الاجتماعي:

في سنة 1950 وبعد الكفاح المتعدد الأشكال والدموية في بعض الحيان و الذي خاضه العمال الجزائريون ضد السلطة الاستعمارية وأرباب العمل، أدخلت بوادر الضمان الاجتماعي بالجزائر بحيلة التحفظ و التمييز العنصري وهذا النظام الخاص بالضمان الاجتماعي الذي كان مبني على أساس رأس مالية في تلك المرحلة المطبق في الجزائر لم يكن يخدم الجزائريون (القاعدة العامة) فحسب لأنه أخذ منهج التمييز في اتجاه الطبقة العامة في قطاع الفلاحة ،غداة الاستقلال ورثت الجزائر نظاما للضمان الاجتماعي رأس مالي استعماريا ومعقدا يتميز:

- بتعدد الأنظمة .
- بالتفرقة في تقديم الامتيازات من نظام لأخر.
- انعدام الحماية لفئة هامة من المجتمع .
- بالضعف في الامتيازات الممنوحة بالنسبة إلى رفع الأجور و القيمة المالية للمعيشة .

وخلال العشر سنوات ما بعد الاستقلال اتخذت بعض الإجراءات فيما يخص تحسين الامتيازات و تحسين تسيير الهيئات.

2.1.I. تعريف الصندوق الوطني :

بموجب المرسوم رقم : 85/23 الموافق لـ:1985/08/85 الذي يتضمن تنظيم الجاري للضمان الاجتماعي ،تم إنشاء ١الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال **الذي** يحمل الرمز ص. و– ت .أ الذي مقره الجزائر العاصمة تتمثل مهمة الصندوق الوطني

في سير الآداءات العينية و النقدية للتأمينات الاجتماعية وحوت العمل والأمراض المهنية كما يسير الصندوق بصورة انتقالية المنح العائلية الموضوعة على عاتق الهيئات التابعة لصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية كالوكالات المتواجدة على مستوى ولايات الوطن .

طبقا لأحكام المادة 78والمادة 07 من القانون رقم: 83/11المؤرخ في 02/07/1983 تم إنشاء وكالات ولائية بموجب قرار من الوزير المكلف بالضمان ١الإجتماعي والتي هي موضوع دراستنا و هذه على وجه التحديد.

I.3.1. وكالة الجلفة:

ذات بناية كبيرة تحتوي على عدة أقسام منها مديرية التعويضات ،مديرية المحاسبة والمالية ، مركز دفع جانب قسم خاص بالمراقبة الطبية ، وهي مؤسسة عمومية ذات تسيير خاصة، تتمتع هذه الوكالة حسب ما ينص عليه القانون والتنظيم الإداري للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية من مادته السادسة بالشخصية القانونية و باستقلال المالية حيث تتمتع تحت سلطه أعوان الإدارة الذين يمكن أن يعوض لهم المدير العام للصندوق الوطني والعون المكلف بالعمليات المالية جزاء من سلطتها وذلك تحت مسؤوليتهما.

I.4.1. التنظيم الإداري بالصندوق:

نظرا لخصائص الصندوق في التسيير فإن تنظيمه الإداري يكون موافق لخصوصياته فهو من المديرية والتي بها خلايا ومصالح ونيابيات مديرية مكونة من مصالح أيضا وفروع هذه الخصوصيات المتمثل في نوعية الوظائف مهامها وعلاقاتها كذلك العلاقات بين مختلف المصالح و نوعية الاتصال بينهم وانتقال المعلومات من القاعدة إلى القيادة والعكس علاقاته الخارجية تتمثل في جميع الإشتراكات ثم بعد ذلك توزيعها كذلك يكون التنظيم موافق لمخطط الهيكل التنظيمي المرافق على النحو التالي:

- المديرية، الأمانة، خلية الوساطة، مصلحة الإحصائيات، مكتب البريد العام
- نيابة المديرية للإدارة و الوسائل العامة :

-مصلحة الإنجازات.

-مصلحة الوسائل العامة.

-رئيس قسم المستخدمين .

-مصلحة الخدمات الاجتماعية .

-مصلحة الموارد البشرية .

-مصلحة الأرشيف .

-مصلحة الأجور و الصيانة و الوقاية .

- نيابة المديرية الوقائية الطبية :

-الطبيب الرئيس .

-الأمانة .

-مصلحة المراقبة الطبية لطب الأسنان.

مراكزها : (الوقاية الطبية : مركز 05 جويلية، الوقاية الطبية : مركز بوتريفيس ، مركز حاسي بحبح، مركز مسعد، مركز البيرين)

- نيابة المديرية للتعويضات (الآداءات)

1. نائب المدير :

-مصلحة الإيرادات و حوادث – مصلحة الانتساب

-مصلحة المنح العائلية – مصلحة الأخطار الكبرى

-مصلحة الوقاية – مصلحة الإيرادات و العجز

-مصلحة حوادث العمل

مراكزها : (مركز البرين، مركز مسعد، مركز عين وسارة، مركز حاسي بحبح، مركز بوتريفيس، مركز 05 جويلية، مركز بن جرمة، مركز فيض البطمة، مركز سيدي لعجال مركز حد الصحاري، مركز دار الشيوخ، مركز عين الإبل، مركز الشارف، مركز الإدريسية).

- نيابة المديرية لمركز الإعلام الآلي:

-رئيس المركز.

-قاعات الاستغلال.

-قاعات الآلات .

- نيابة المديرية العامة للمراقبة الطبية:

تقوم هذه النيابة بعملية التأكد من الأدوية المشكوك في صحتها و ذلك بالكشف عن صاحب الوصفة و تتكون من :

-مصلحة هيئة الرقابة الطبية.

-هيئة الرقابة الطبية .

- نيابة المديرية العامة للمالية: و تضم المصالح التالية :

-مصلحة المحاسبة.

-مصلحة المالية .

-مصلحة التصفية.

- مهام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية :

- تسيير الأداءات العينية و النقدية لتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية
- تسيير المنح العائلية
- ضمان التحصيل،المراقبة والنازعات في تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل

الاداءات .

- المساهمة في ترقية الوقاية الخاصة بحوادث العمل و الأمراض المهنية و تسيير صندوق الاداءات المستحقة من طرف الأشخاص المستفيدين من الاتفاقات الدولية في الضمان الاجتماعية .
- تنظيم تنسيق و الممارسة المرتقبة الطبية.
- القيام بنشاطات في المجال الصحي و الاجتماعي.
- القيام بنشاطات في مجال الوقاية، التربية و الإعلام الصحي.
- إبرام اتفاقات في مجال الدفع من قبل الغير.
- تسجيل المؤمنون الاجتماعيون و أصحاب العمل و تزويدهم برقم وطني.
- ضمان الإعلام المستفيدين و أصحاب العمل .

5.1.I. عدد الموظفين :

تشغل وكالة الجلفة حوالي 140 ما بين موظف و عامل و الذين توظفهم من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية عن طريق إجراء مسابقات وامتحانات حسب الاحتياج المؤسسة الذي يخضع لعدة مقاييس كالكثافة السكانية والتي من خلالها تم فتح فروع متابعة للوكالة، و التي تخضع هي الأخرى بدورها تحت وصاية الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية في الحالات الإدارية و المالية وحتى القرار الذي يصدر بقرار من الوزارة الوصية .

نظر للكثافة السكانية التي عرفتها الولاية وحجم الخدمات الملقاة على عاتق الوكالة فقد تم إنشاء عدة مراكز وفروع عبر نقاط الولاية تحت وصاية الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية كالتالي :

الفروع	المراكز
الإدريسية 711	مسعد 704
الشارف 706	05 جويلية 713
حد الصحاري 710	عين وسارة 703
دار الشيوخ 712	حاسي بحبح 702
عين الإبل 707	البيرين 705
فيض البطمة 714	بن جرمة 701
سيدي العجال 708	بوتريفيس 709

2.I. المجال الزمني:

ونقصد به الفترة التي يتطلبها إجراء البحث ككل، وقد تم تحديد المدة الزمنية خلال الفترة الممتدة من أكتوبر إلى شهر ماي 2016م، وقد بدأ هذا العمل بالدراسة الاستطلاعية في ،تلتها مرحلة جمع المعطيات النظرية للدراسة من خلال البحث البيبلوغرافي والتي امتدت من شهر نوفمبر 2015 إلى شهر جانفي 2016 حيث تم من خلالها جمع العديد من المراجع والمجلات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة،ثم تلتها المرحلة الميدانية والتي بدأت في فيفري قمنا بتحضير إستمارة الإستبيان وتصحيحها ونزلنا في شهر فيفري يوم 14 منه وتم توزيعها على المبحوثات.

ملاحـظة:

قمنا بتوزيع 74 استمارة وتم استرجاع 44 استمارة ، بقية 30 استمارة لم تسلم إلينا كان يوم توزيع الاستمارة في 14 فيفري 2016 وتم استرجاعها في 24 من نفس الشهر وأثناء عملية الترتيب و التصنيف للاستمارات التي تم استرجاعها و التي بلغت 62 استمارة

حيث تم استبعاد و حذف 18 استمارة وذلك لأنها لم تسوفي الشروط العلمية للتفريغ حيث لم يتم الإجابة على كل الأسئلة التي تضمنتها الاستمارة من طرف العاملات.

أما 12 استمارة فقد وجدنا صعوبة في إقناع العاملات للإجابة عليها ، بحكم أن البعض منهم قابلونا بالرفض مبررين ذلك بأن أزواجهن لا يسمحن لهن بالتدخل بالإدلاء بتصريحاتهن وبعض من الموظفات تخشى فقدان مناصبهن لعدم وعيهن و قناعتهن بسرية الموضوع البحثي.

وبالتالي أصبح لدينا فقط 44 من الاستمارات القابلة للمعالجة و الترميز باستخدام نظام الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية spss.

I .3.المجال البشري :

أ – مجتمع البحث : يتمثل مجتمع البحث في نساء العاملات بمؤسسة الضمان الاجتماعي اللواتي يمثلن نسبة 23 % من مجموع عدد العمال في مؤسسة الضمان الاجتماعي .

ب – العينة نظرا لعدد المبحوثات ليس كبير فإننا قمنا بعملية حصر الشامل لكل مفردات المجتمع الأصلي .

II. المنهج المعتمد في الدراسة:

لكل دراسة علمية منهج عملي محدد نتبعه وتظهر خطواته انطلاقا من المقدمة إلى غاية الخاتمة وفيها نبرهن على أشياء وننفي أشياء أخرى، لكي نصل إلى نتائج علمية محددة.[1]

ويعرفه عبد الرحمن بدوي على أنه :في التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن حقيقة حين تكون بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين

[1] – محمد عثمان الخشب، **فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية**،الجزائر،دار الرحاب للطباعة والنشر والتوزيع، بدون سنة، ب ط ،ص149.

حين نكون عارفين.[1]

كما أن الطريقة التي يعتمد عليها الباحث في دراسة موضوع ما يعرف على أنه الطريق الذي يؤدي إلى الغرض المطلوب خلال المصاعب والعقبات، ويعني كذلك الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة المعلومة.[2]

وفي هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي ويستخدم في البحث يختلف في مراحله عن تلك التي تشتملها الطريقة العلمية بشكل عام، حيث يبدأ هذا المنهج بتحديد تلك المشكلة ووضع الفروض وجمع البيانات والمعلومات ومن ثم تحليلها و تفسيرها و بالتالي الوصول إلى النتائج والتوصيات.[3]

غالبا ما يجد الباحث نفسه غير قادر على تطبيق دراسته على جميع مفردات البحث وكل الحالات المكونة له،علاوة على أن دراسة المجتمع كله قد تكون مضيعة للوقت تبديد للجهد وللنفقات بغير مبرر،وعلى هذا الأساس فإن الباحث في طريقة العينة إذ يكتفي بعدد محدد نسبيا من أفراد المجتمع الأصلي، ويجب أن يتوفر شرطان في العينة أو لهما أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي،أما الشرط الثاني فيمثل في ضرورة أن تكون للمجتمع الأصلي فرصا متساوية في الاختبار.[4]

وهناك مفهومان :" العينة " وهي مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين و" المعاينة"

---

[1] – أحمد زردومي وآخرون،**علم إجتماع من التغريبي إلى التأمل**،الجزائر،دار المعرفة،ب ط ،1998،ص 154.

[2] – عمار بوحوش ومحمد الذنيبات ،**مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ،ب ط،1995،ص 95.

[3]– ريمي مصطفى عليان،عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان الاردن،ط43،2000،1.

[4] – محمد شفيق ، **البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات الإجتماعية**،المكتب الجامعي الحديث ، مصر،ب ط ،2006،ص 85.

وهي مجموعة من المعلومات تسمح بانتقاء مجموعة فرعية من مجتمع البحث بهدف تكوين عينة.

تعريف أسلوب المسح الشامل :

يتمثل هذا الأسلوب في جمع بيانات ومعلومات عن متغيرات قليلة لعدد كبير من الأفراد ويطبق هذا أسلوب في كثير من الدراسات من اجل :

- وصف الوضع القائم للظاهرة بشكل تفصيلي ودقيق.
- مقارنة الظاهرة موضوع البحث بمستويات ومعايير يتم اختيارها للتعرف الدقيق على خصائص الظاهرة المدروسة.
- تحديد الوسائل والإجراءات التي من شأنها تحسين وتطوير الوضع القائم .

ويطبق أسلوب المسح عادة نطاق جغرافي كبير أو صغير، وقد يكون مسحا شاملا أو بطريق العينة، وفي أغلب الأحيان تستخدم فيه عينات كبيرة من اجل مساعدة الباحث في الحصول على نتائج دقيق وبنسب خطا قليلة وبالتالي تمكنيه من تعميم نتائجه على مجتمع الدراسة[1].

كما يعرف أيضا على انه من المناهج الأساسية بل أكثرها شيوعا في البحوث الوصفية ودراسة المسحية هي دراسة شاملة مستعرضة، ومحاولة منظمة لجمع البيانات وتحليل وتفسير وتقرير الوضع الراهن لموضوع ما في بيئة محددة ووقت معين، أي أن البحث المسحي ينصب على الوقت الحاضر، كما انه يهدف إلى الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها وذلك للاستفادة منها مستقبلا وتتنوع الدراسات المسحية في درجة تعقيدها ، فمنها ما يهدف إلى جمع بيانات تكرارية بسيطة ومنها ما يهدف إلى تحليل

[1] محمد شفيق ، المرجع السابق، ص ص44 – 45.

العلاقات.[1]

III. تقنيات جمع البيانات:

على الباحث أن يحسن اختيار الأدوات اللازمة لجمع كل البيانات الخاصة بموضوع بحثه لكي تكون وافية شاملة لكل الجوانب ، فالقيمة العملية لنتائج البحث في أي مجال علمي تتوقف إلى حد كبير على طبيعة الأداة المستخدمة في جميع البيانات العامة ومستوى كفاية هذه الأداة.[2]

و قد اعتمدنا في بحثنا هذا على أداة :

الاستبيان: تعتبر وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات، ترتكز عليها البحوث الميدانية خلال عملية جمع المعطيات حول الموضوع المدروس وهي عبارة عن مجموعة من أسئلة مرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة وتقدم إلى أشخاص معينين قصد الحصول على أجوبة للأسئلة الواردة فيها.[3]

حيث تضمنت هذه الاستمارة على أربعة محاور

المحور الأول: بيانات عامة عن المبحوثات (تضمنت 6 أسئلة مغلقة) .

المحور الثاني: خاص ببيانات الفرضية الأولى: تساهم المرأة العاملة بشكل فعال في اتخاذ القرار داخل المؤسسة (تضمنت 7 أسئلة منهم 5 أسئلة مغلقة وسؤالين مفتوحين).

---

[1]– فاطمة عوض صابر،ميرفت علي خفاجة ،**أسس و مبادئ البحث العلمي**، مصر/الإسكندرية ،مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية،ط1،2002،ص89.

[2] – زيدان عبد الباقي،**قواعد البحث الإجتماعي**،القاهرة: مطبعة السعادة،ب ط،1974،ص 192.

[3] – فوزي عبد الله العكش ، **البحث العلمي والإجرائي والمناهج** ،نقلا عن عمار بوحوش ،القاهرة : دار المعارف ،ب ط، بدون سنة ، ص 16.

المحور الثالث: خاص ببيانات الفرضية الثانية: تواجه المرأة العاملة بالمؤسسة مجموعة من الصعوبات إثناء تأديتها لعملها أهمها عامل الوقت و تراكم العمل (4 تضمنت مفتوحة و 2 مغلقة)

المحور الرابع: خاص ببيانات الفرضية الثالثة: يتناسب عمل المرأة داخل المؤسسة العمومية مع خصوصيتها الثقافية و الاجتماعية (تضمنت 2 مفتوحة و 5 مغلقة)

وقد قمنا بتوزيع الاستمارة يدويا ويتولى المبحوث ملأها بنفسه ثم نقوم بجمعها بعد ذلك ،وقد تضمنت استمارتنا المعتمدة في دراستنا هذه على 25 سؤال أغلبها أسئلة مغلقة باقتراح الإجابة بـ "نعم" أو "لا

VI. العمليات الإحصائية : تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية spss في تفريغ ومعالجة البيانات وقد تم استعمال المعادلة الإحصائية التالية :

- النسب المئوية.
- جداول تكرارية